

فنزويلا: واشنطن تطلق صفارة المواجهة

كاراكاس - علي فرحات

لم تابه المعارضة الفنزويلية للتحذيرات المتكررة من استخدام الشارع كوسيلة للضغط على حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإطلاق سراح السجناء السياسيين. فالانقسام الحاد الذي يعيشه الشارع الفنزويلي، بات يندرج بالأسوأ، في وقت عايش الفنزويليون فيه التحشيدات المتبادلة في اليومين الماضيين، التي أفضت إلى سقوط ضحايا تبعتها عمليات إطلاق نار على عناصر من القوى الأمنية، ما أدى إلى مقتل جندي في قوة الحماية الوطنية المكلفة حماية التظاهرات الشعبية لكلا التيارين.

إصرار المعارضة على قرع طبول المواجهة جاء بعد ساعات من دعوة مادورو إلى الحوار. فاليمين، الذي استفاد من الأزمات الاقتصادية المتتالية وتململ القواعد الشعبية من سياسات اليسار، بات يراهن على تعميم الفوضى عبر الاحتجاجات المترافقة مع حملة خطابية تحريضية، كان أبرزها تصريح القيادي في «ائتلاف الطاولة الديمقراطية» إنريكي كابريس، الذي دعا إلى النفي العام ورفض الخروج من الشارع قبل تحقيق المطالب المعلنة.

أمام هذا التصعيد، سارع الرئيس الفنزويلي إلى تحميل واشنطن المسؤولية عن إدارة الفوضى في بلاده، كاشفاً عن إلقاء القبض على أكثر من ثلاثين مسلحاً كانوا يتخفون بين المحتجين ويطلقون النار عشوائياً، وهو تصريح تبعه إعلان المدعي العام الفنزويلي، طارق صعب، فتح تحقيق مستعجل لكشف ملابسات سقوط الضحايا المدنيين والعسكريين، ومحاسبة الجهة المسؤولة عن حلقة العنف التي شهدتها الاحتجاجات في العاصمة كاراكاس.

أما المواجهة السياسية، فقادها رئيس البرلمان جوليو بورغوس، الذي ألغى زيارة مقررة للبيرو، وذلك لمتابعة المستجدات بعد ما سماها «حملة القمع والاضطهاد التي يقودها مادورو»، داعياً مناصريه إلى تجنب الخوف، والاستمرار من أجل «انتزاع الحقوق». تصريح بورغوس لاقى رداً عنيفاً من مادورو الذي وصفه بزعيم الانقلابيين، و«الحقير» الذي ستقتض منه العدالة في القريب العاجل.

ويصف الاشتراكيون التصعيد في البلاد بأنه «أمر عمليات أميركي»، وذلك في وقت تبحث فيه الإدارة الأميركية الجديدة عن مكاسب عاجزة عنها في سوريا وكوريا الشمالية، فجات إلى تحريض المعارضة، وفتحت لها اعتمادات مالية ضخمة أرفقتها بتغطية إعلامية واسعة، أبرزها افتتاحية صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر أول من أمس. وقالت



تؤكد مصادر رصد اتصالات أميركية بقيادة هن الجيش والأمن



نجاد وبقائي ورفسنجاني خارج المنافسة

أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية ليل أمس قائمة تضم 6 مرشحين للانتخابات الرئاسية في 19 أيار المقبل، جرى تأييد أهليتهم من قبل «مجلس صيانة الدستور». واللائق في القائمة، استبعاد الرئيس السابق أحمدني نجاد والمرشح الذي يدعمه حميد بقائي ومحمد رفسنجاني، شقيق الرئيس الراحل أكبر هاشمي رفسنجاني، فيما جرت الموافقة على الرئيس الحالي الشيخ حسن روحاني والسيد إبراهيم رئيسي (سادن الروضة الرضوية)، وعمدة طهران محمد باقر قاليباف، وإسحاق جهانغيري (النائب الأول لرئيس الجمهورية في حكومة روحاني) ومصطفى هاشمي طبا (مساعد الرئيس الإيراني في حكومة أكبر هاشمي رفسنجاني)، ومصطفى مير سليم (تولى منصب وزير الثقافة في الولاية الثانية من رئاسة رفسنجاني من عام 1993 حتى 1997) من أصل 1636 شخصاً سجلوا ترشيحاتهم.

ووضع استراتيجية موحدة لمعالجة مشكلات البلاد بمساعدة من المجتمع الدولي. يقول مصدر رسمي في «الحزب الإشتراكي» لـ«الأخبار» إن اليسار الفنزويلي بات مقتنعاً بأن الأمور قد تشهد تصعيداً في الأيام المقبلة، لكن الرئيس مادورو «لن يخضع للابتزاز الأميركي الذي تمارسه المعارضة على الأرض، وسيبقى يدير مهماته الرئاسية حتى آخر يوم من ولايته التي تنتهي في العاشر من كانون الثاني 2019». أما الحوار مع المعارضة، فسيقتصر على تقاسم إدارة البلاد ضمن القوانين المرعية. وكشف المصدر عن اتصالات أميركية مع بعض قيادات الجيش والقوى الأمنية لتحريضهم على المشاركة في الانقلاب، وهذا ما يؤكد ضلوع واشنطن المباشر في الأزمة... نحذر من تمادي المعارضة في تحدي الحزب الإشتراكي الذي يمتن إدارة الثورات».



بكامل التسليم والرضا بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة المرحوم:

الحاج ديب علي نصر الله (ابوعلی)

زوجته المرحومة الحاجة حياة زواوي.

أولاده: الحاج علي، المهندس حمزة (أستاذ في الجامعة اللبنانية)، الحاج محمد (أنوجعفر)، رئيس الهيئة التنفيذية في حركة أمل، الأستاذ حسن، الأستاذ حسين (المدير الإقليمي لمنطقة الجنوب UNDP والأستاذ أحمد (مدير مستشفى دار الشفاء في الكويت).

بناته: الحاجة زينب زوجة المرحوم الحاج صبحي الزين، الحاجة فاطمة زوجة الحاج عباس ياسين والحاجة خديجة زوجة سماحة الشيخ علي بيضون.

أشقاؤه: الحاج حيدر، المرحوم الحاج حسين والحاج محمود.

شقيقاته: المرحومة الحاجة زهرة، المرحومة الحاجة نورا والمرحومة الحاجة بهية.

تقبل التعازي اليوم الجمعة الواقع فيه 2017/4/21، في منزل الفقيد الكائن في حارة حريك، اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر.

وفي بيروت نهار الإثنين الواقع فيه 2017/4/24، في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء، من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى الساعة مساءً.

يقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة، غداً السبت الواقع فيه 2017/4/22، في حسينية السسكية الساعة الرابعة بعد الظهر.

للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب.

الأسفون: آل نصر الله وآل زواوي

انتقلت إلى رحمة الله تعالى نهار الخميس 20 نيسان 2017 المرحومة

الحاجة هناء مهي الدين فواز

أرملة المرحوم الحاج حسين حمصي

أولادها: زياد صباح، غسان حمصي

بناتها: الحاجة منى أرملة المرحوم حسين صوفان،

المرحومة الحاجة هدى،

الحاجة ليلى، الحاجة أمل زوجة الحاج نصرت ناصر

أشقاؤها: إبراهيم فواز، محمد فواز، معروف كسرواني، علي كسرواني

شقيقاتها: زينب فواز زوجة شبلي الزين، الحاجة عزيزة زوجة المرحوم أحمد

دبس، المرحومة سعاد فواز، لوائح كسرواني أرملة المرحوم

الوزير السابق فهمي شاهين، المرحومة هيام كسرواني أرملة المرحوم

السيد سامي مكي

يصلى على جثمانها الطاهر ويوارى الثرى في مدافن وادي السلام

قرب المغتسل الحيدري، النجف الأشرف، العراق.

تقبل التعازي قبل الدفن وبعده طيلة أيام الأسبوع في منزل الفقيدة الكائن في الرملة البيضاء، شارع سلوى نصار،

بناية برج الرمال، الطابق الثاني.

الأسفون آل حمصي، فواز، الجمال، الزين، كسرواني، دبس، شاهين، صوفان، ناصر، مكي وعموم اهالي بلدة جوبا.

جدل شرعية الاستفتاء: «الدستورية» سترفض أي طعن

أوروبا وداخلياً، يبقى الجدل الذي أشعله الاستفتاء التركي قائماً. وخصوصاً مع خوض المعارضة معركة قانونية لإلغاء نتائج

لا يزال الجدل بشأن شرعية نتائج الاستفتاء التركي مستمراً بعد أيام من تصويت الأتراك لمصلحة التعديلات الدستورية التي تمنح صلاحيات واسعة للرئيس رجب طيب أردوغان. فبعد رفض المجلس الأعلى للانتخابات جميع الطعون المقدمة، تحدثت وزارة في الحكومة، أمس، عن أن جميع السبل الأخرى لإعادة النظر بهذا القرار مغلقة.

وبينما اعتبر أردوغان، أمس، أن «المسألة انتهت» مع رفض الطعون، تحدث وزير العدل بكر بوزداغ، عن أن المحكمة الدستورية سترفض أي طعن تقدمه المعارضة على نتيجة الاستفتاء، مؤكداً أيضاً أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تملك الولاية القضائية لبت هذه الطعون. ويأتي كلام بوزداغ رداً على إعلان «حزب الشعب الجمهوري» المعارض أنه قد يحل الطعن على نتائج الاستفتاء إلى المحكمة الدستورية التركية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد قرار المجلس الانتخابي الأعلى رفض النظر في الطعون التي تقدم بها هو و«حزب الشعوب الديمقراطي».

ويرتكز طعن المعارضة على قبول المجلس الانتخابي الأعلى بطاقات غير مختومة في عملية الاقتراع، اعتبرها نائب رئيس «الشعب الجمهوري» بولنت تزيان، بأنها فتحت المجال أمام «التزوير والجدل» وأنها «أزمة شرعية خطيرة».

وانتهز بوزداغ الفرصة أيضاً لتكرار انتقادات حكومته لتقرير صادر عن مراقبين أوروبيين وصفوا فيه الاستفتاء، الذي جرى في ظل قانون الطوارئ، بأنه «لم يجر وسط أجواء تنافسية عادلة»، معتبراً أن «من أعد هذا التقرير منحاز».

أوروبياً، تحدث مفوض شؤون التوسيع في الاتحاد الأوروبي جوهانس هان، عن ضرورة بدء مفاوضات مع أنقرة بشأن علاقتها مع أوروبا بعد استفتاء 16 نيسان. وفيما لاحظ هان أن المفاوضات سبق أن وصلت إلى مرحلة «الإخفاق» بسبب «التراجع الكبير لتركيا في حريات الصحافة وحكم القانون»، قال إنه حالياً يجب الحديث عن إعادة نظر في العلاقة بين الطرفين. وتابع أنه عندما تطبق التعديلات الدستورية وتتحول تركيا إلى نظام رئاسي، تكون قد ابتعدت أكثر عن «المعايير» الأوروبية بخصوص فصل السلطات واستقلالية القضاء.

بدوره، نبه الأمين العام لمجلس أوروبا ثوربون ياغلاند، إلى أن عقوبة الإعدام لا تنسجم مع عضوية هذه المؤسسة، وذلك بعدما أشار الرئيس التركي إلى إمكان إجراء استفتاء حول إعادة العمل بها.

وأضاف أن «هذا الأمر ينطبق أيضاً على إعادة العمل بها، إذ لا يمكن للدولة المعنية أن تكون عضواً في مجلس أوروبا. إنها نقطة أساسية في الشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان».

لكن ياغلاند اعتبر أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن شروط إمكان طرد تركيا من المؤسسة الأوروبية التي مقرها في ستراسبورغ وتضم 47 دولة.

وفيما كانت السلطة التركية تعتمد أسلوب «تطهير» البلاد من «الانقلابيين» بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز، يبدو أنها تتجه نحو قمع المشككين بشرعية نتائج

اعتبار نتيجة الاستفتاء غير شرعية»، وكذلك «الحض على الكراهية» و«إهانة ممثل للدولة»، وفق الموقع.

وسبق للشرطة أن اعتقلت 16 ناشطاً يسارياً في اسطنبول خلال تظاهرات رافضة لنتائج الاستفتاء، أول من أمس، وعدداً آخر من الأشخاص بما حصلته 38 مذكرة توقيف، فيما شهدت أحياء في اسطنبول تظاهرات يومية مناهضة لأردوغان منذ إعلان فوزه بالاستفتاء.

كذلك، أوقف ستة أشخاص في مدينة إزمير بتهمة شتم أردوغان علناً مساء يوم الاستفتاء.

من جهة ثانية، تحدث رئيس تحرير صحيفة «حرييت» مراد يتكين، في تقرير، أمس، عن استطلاعات جديدة صدرت بعد الاستفتاء تبين نتائج «صادمة». ووفق استطلاعات لـ«إيبسوس» و«سي أن أن ترك»، فقد تبين أن شخص الرئيس أردوغان كان الأكثر تأثراً على خيارات الناخبين ممن صوتوا «نعم» أو «لا». إضافة إلى ذلك، أظهر الاستطلاع أن 73 في المئة من ناخبي «الحركة القومية» المتحالف مع أردوغانان صوتوا عكس إرادة حزبهم ورفضوا التعديلات الدستورية، كما

أن 13 في المئة من ناخبي «العدالة والتنمية» صوتوا بـ«لا» في خمس مدن رئيسية وهي: اسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة وبورصة. وبينت الإحصاءات أيضاً أن 51 في المئة من الناخبين في المدن هم ضد التعديلات، بينما في 62 في المئة من الناخبين في المناطق الريفية صوتوا لمصلحة التعديلات.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، الأناضول)

وأضاف أن «هذا الأمر ينطبق أيضاً على إعادة العمل بها، إذ لا يمكن للدولة المعنية أن تكون عضواً في مجلس أوروبا. إنها نقطة أساسية في الشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان».

لكن ياغلاند اعتبر أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن شروط إمكان طرد تركيا من المؤسسة الأوروبية التي مقرها في ستراسبورغ وتضم 47 دولة.

وفيما كانت السلطة التركية تعتمد أسلوب «تطهير» البلاد من «الانقلابيين» بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز، يبدو أنها تتجه نحو قمع المشككين بشرعية نتائج

اعتبار نتيجة الاستفتاء غير شرعية»، وكذلك «الحض على الكراهية» و«إهانة ممثل للدولة»، وفق الموقع.

وسبق للشرطة أن اعتقلت 16 ناشطاً يسارياً في اسطنبول خلال تظاهرات رافضة لنتائج الاستفتاء، أول من أمس، وعدداً آخر من الأشخاص بما حصلته 38 مذكرة توقيف، فيما شهدت أحياء في اسطنبول تظاهرات يومية مناهضة لأردوغان منذ إعلان فوزه بالاستفتاء.

كذلك، أوقف ستة أشخاص في مدينة إزمير بتهمة شتم أردوغان علناً مساء يوم الاستفتاء.

من جهة ثانية، تحدث رئيس تحرير صحيفة «حرييت» مراد يتكين، في تقرير، أمس، عن استطلاعات جديدة صدرت بعد الاستفتاء تبين نتائج «صادمة». ووفق استطلاعات لـ«إيبسوس» و«سي أن أن ترك»، فقد تبين أن شخص الرئيس أردوغان كان الأكثر تأثراً على خيارات الناخبين ممن صوتوا «نعم» أو «لا». إضافة إلى ذلك، أظهر الاستطلاع أن 73 في المئة من ناخبي «الحركة القومية» المتحالف مع أردوغانان صوتوا عكس إرادة حزبهم ورفضوا التعديلات الدستورية، كما

أن 13 في المئة من ناخبي «العدالة والتنمية» صوتوا بـ«لا» في خمس مدن رئيسية وهي: اسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة وبورصة. وبينت الإحصاءات أيضاً أن 51 في المئة من الناخبين في المدن هم ضد التعديلات، بينما في 62 في المئة من الناخبين في المناطق الريفية صوتوا لمصلحة التعديلات.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، الأناضول)

وأضاف أن «هذا الأمر ينطبق أيضاً على إعادة العمل بها، إذ لا يمكن للدولة المعنية أن تكون عضواً في مجلس أوروبا. إنها نقطة أساسية في الشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان».

لكن ياغلاند اعتبر أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن شروط إمكان طرد تركيا من المؤسسة الأوروبية التي مقرها في ستراسبورغ وتضم 47 دولة.

وفيما كانت السلطة التركية تعتمد أسلوب «تطهير» البلاد من «الانقلابيين» بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز، يبدو أنها تتجه نحو قمع المشككين بشرعية نتائج

اعتبار نتيجة الاستفتاء غير شرعية»، وكذلك «الحض على الكراهية» و«إهانة ممثل للدولة»، وفق الموقع.

وسبق للشرطة أن اعتقلت 16 ناشطاً يسارياً في اسطنبول خلال تظاهرات رافضة لنتائج الاستفتاء، أول من أمس، وعدداً آخر من الأشخاص بما حصلته 38 مذكرة توقيف، فيما شهدت أحياء في اسطنبول تظاهرات يومية مناهضة لأردوغان منذ إعلان فوزه بالاستفتاء.

كذلك، أوقف ستة أشخاص في مدينة إزمير بتهمة شتم أردوغان علناً مساء يوم الاستفتاء.

من جهة ثانية، تحدث رئيس تحرير صحيفة «حرييت» مراد يتكين، في تقرير، أمس، عن استطلاعات جديدة صدرت بعد الاستفتاء تبين نتائج «صادمة». ووفق استطلاعات لـ«إيبسوس» و«سي أن أن ترك»، فقد تبين أن شخص الرئيس أردوغان كان الأكثر تأثراً على خيارات الناخبين ممن صوتوا «نعم» أو «لا». إضافة إلى ذلك، أظهر الاستطلاع أن 73 في المئة من ناخبي «الحركة القومية» المتحالف مع أردوغانان صوتوا عكس إرادة حزبهم ورفضوا التعديلات الدستورية، كما

أن 13 في المئة من ناخبي «العدالة والتنمية» صوتوا بـ«لا» في خمس مدن رئيسية وهي: اسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة وبورصة. وبينت الإحصاءات أيضاً أن 51 في المئة من الناخبين في المدن هم ضد التعديلات، بينما في 62 في المئة من الناخبين في المناطق الريفية صوتوا لمصلحة التعديلات.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، الأناضول)